تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي
29 مايو/أيار 2020

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق جائحة كوفيد-19

افتتح رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاجتماع المشترك الافتراضي للمجالس التنفيذية في 29 أيار/مايو 2020، ورحب بزملائه رؤساء المجالس؛ والمتحدثة الضيفة، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ والأعضاء والمراقبين من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومديري وممثلي كيانات الأمم المتحدة الستة المشاركة. وأشار إلى أن هذا الوقت يمثل لحظة حاسمة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي ظل جائحة كوفيد-19 العالمية، من المتوقع أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بأفضل حالاتها – من خلال تنسيق يتسم بالفعالية والكفاءة، وتجنب تداخل العمل بين الكيانات. وأكد رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الحاجة إلى التركيز على الفئات المهمشة بالفعل، فحذر من أنه من المرجح أن يكون للجائحة أثر أيضا على الماليات العامة حول العالم، وبالتالي فإن الاتجاه الكامل لإصلاحات الأمم المتحدة سيكون أكثر أهمية.

وأعربت نائبة الأمين العام في كلمتها الافتتاحية عن شكرها للمجالس التنفيذية على دورها القيادي، ولزملائها، ولا سيما على المستوى القطري، على التزامهم بتحويل منظومة الأمم المتحدة. وأشارت إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اختتم مؤخرا، قائلة بأن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية يمثل فرصة لضمان تطبيق كل هيئة رئاسية للتوجيهات الصادرة عن الدول الأعضاء على مستوى المنظومة بشكل فعال. وتحدثت عن القيادة والملكية عبر الهيئات الرئاسية بشكل جماعي بوصفها واحدة من السمات المهمة لعملية إصلاح الأمم المتحدة، والتي ستظل أساسية من أجل النجاح، ليس فقط للمضي عالميا على طريق التعافي من كوفيد-19، بل وأيضا التقدم خلال "عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

وأعربت نائبة الأمين العام عن تقديرها لجميع المديرين على عملهم الشاق، وذكرت أن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأكملها تدخلت للمشاركة في إنشاء آليات جديدة، وتوجيه ودعم جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد تم تنفيذ ذلك، على سبيل المثال، من خلال ريادتها في إعادة مواءمة السياسات والأدوات الداخلية لتعكس الهياكل ومستويات المساءلة الجديدة، وكذلك مساهماتها المالية في نظام المنسقين المقيمين.

وفي حين أنها أقرت بأن جائحة كوفيد-19 فرضت تحديات إضافية، فقد شددت على أن منظومة الأمم المتحدة مضطرة لمواصلة العمل بكامل طاقتها. ودعت المشاركين إلى الاستفادة من هذا الاجتماع المشترك كمُعجّل للإصلاحات، وتوجيه الانتباه إلى خمسة مجالات محددة تكون فيها قيادة الوكالات إلى جانب هيئاتها الرئاسية بالغة الأهمية: 1) *توطيد إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة* – لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود لضمان أن يكون هذا الإطار أداة التخطيط الرئيسية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ 2) *مواءمة الإبلاغ عن النتائج وتنسيق مؤشرات الإبلاغ عبر الكيانات* – من المهم للغاية البناء على العمل الذي أُنجز بالفعل، دون الحاجة بالضرورة إلى وضع مؤشرات جديدة أو إضافية؛ 3) *ارتكاز نظام المنسقين المقيمين الجديد على أساس قوي ومستدام* – بما في ذلك من خلال قاعدة تمويل مستدامة لوظيفة التنسيق التي تعتبر بالغة الأهمية. واغتنمت نائبة الأمين العام الفرصة لتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء على مساهماتها وإتاحة مساهمات تقاسم التكاليف من جانب جميع كيانات المجالس التنفيذية. وحثت جميع الدول الأعضاء التي لم تقدم مساهمة إلى الصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة من أجل نظام المنسقين المقيمين على أن تنظر في القيام بذلك؛ 4) *تنفيذ إطار مساءلة الإدارة* – في حين أُحرز تقدم حتى الآن، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى بعض الأحكام، ولا سيما الاتفاق على تنسيق أقوى لجهود جمع الأموال على أرض الواقع؛ 5) *تحقيق الالتزامات المتبادلة لاتفاق التمويل* – على الرغم من أنه بدأ بداية جيدة حيث تسير معظم المؤشرات على المسار الصحيح، فإن نائبة الأمين العام أعربت عن قلقها إزاء الانخفاض المطرد في حصة الميزانيات الأساسية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية – وهو اتجاه يمكن أن يؤثر بشكل خطير على جودة الدعم المقدم إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وطمأنت نائبة الأمين العام المشاركين بالتزام منظومة الأمم المتحدة واستعدادها للعمل مع الهيئات الرئاسية في سعيها للبحث عن حلول واستحداثها.

وسلطت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على الدور الأساسي للمساواة بين الجنسين في سياق جائحة كوفيد-19، وذكرت أمثلة على الاستجابة المنسقة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية التي يسّرت تحديد أفضل الممارسات. وشمل ذلك، على سبيل المثال، شراكة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إجراء تقييمات سريعة للأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 في أكثر من 30 بلدا، في جميع الأقاليم. وبالتعاون مع الكيانات الشقيقة، انضمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى فرقة العمل على مستوى الأمناء العامين المساعدين لوضع إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19، حيث أظهرت أعمال الفرقة تفشي انعدام المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع السياقات. وأشارت إلى الارتفاع الكبير في العنف الجنساني خلال جائحة كوفيد-19، فذكرت أن مبادرة "تسليط الضوء" بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، التي يعمل فيها كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها الكيانات القيادية، حددت طرقا مهمة لاستخدام الموارد الحالية للتصدي لهذه الطفرة في حالات العنف. وشددت على أهمية دعم مقدمي خدمات لضحايا العنف الجنساني الذي يعملون في الخطوط الأمامية ووضع حلول تكنولوجية مبتكرة ساعدت على الاستجابة العاجلة لاحتياجات الناجين الذين يبحثون عن الأمان والدعم. وحثت البلدان التي لا تعتبر الخدمات لضحايا العنف المنزلي على أنها خدمات أساسية، على القيام بذلك.

وتتطلع المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مواصلة التعاون من أجل "البناء بشكل أفضل" – وهو مصطلح ترى أنه يعني "ترسيخ التمكين الاقتصادي للمرأة، والزراعة الذكية مناخيا، والقضاء على العنصرية وكره المثلية الجنسية، والتصدي للحرمان من البنية التحتية... ووضع المساواة بين الجنسين في صميم استجابتنا الجماعية".

وذكرت المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن الوكالات تجتمع منذ بداية جائحة كوفيد-19 لدعم الأطفال والأسر، استنادا إلى بعض المبادرات المشتركة المضطلع بها على مدار العام الماضي لتوفير التكاليف ووقت الموظفين، وتحقيق

الكفاءة في نفس الوقت. ومن الأمثلة على ذلك عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة مع برنامج الأغذية العالمي لتبسيط وتنسيق عمليات شراء الأغذية وتسليمها وتوزيعها للوقاية من سوء التغذية وعلاجه. وهو عمل مشترك يمكن أن يوفر ما يصل إلى 30 في المائة في تكاليف التدريب على الرعاية الصحية وما يصل إلى 12.5 مليون دولار أمريكي (أو 10 في المائة)، من تكاليف الشراء على المدى المتوسط. وبينما تُبذل جهود مشتركة لتوسيع نطاق الاستجابة الفورية، استمر التركيز على الاحتياجات الطويلة الأجل للمجتمعات المحلية. وشددت على أهمية التمويل المرن وإعطاء الأولوية للاستثمار في المستقبل، مسلطة الضوء على مجالات مثل التوصيلية الرقمية لكل مدرسة ومجتمع محلي، والصحة العقلية، وإنهاء العنف، وتعليم البنات، والمياه للجميع. وذكرت المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عمل منظمتها مع الوكالات الشريكة بشأن الصندوق المشترك لأغراض أهداف التنمية المستدامة والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للاستجابة لكوفيد-19 الذي أنشأه الأمين العام. وبالنسبة للمستقبل، فإن ذلك يمثل فرصة مهمة لتعزيز النظم، بما في ذلك نظم الحماية الاجتماعية.

وأشارت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى الطابع الفريد لنموذج أعمال المكتب الذي يتيح الاستجابة السريعة والفعالة لطلبات الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الخاصين ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة. وتحدثت عن التنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة على المستوى القطري والشراكات القائمة والمتوسعة مع المؤسسات المالية الدولية لدعم الحكومات بشكل مشترك في سياق الاستجابة لكوفيد-19، والتي تركزت حول ثلاثة مجالات رئيسية: مساعدة البلدان على الاستعداد، والاستجابة، والإنعاش. وعلى سبيل المثال، عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في شراكة مع المؤسسات المالية الدولية، على مساعدة الحكومات على إنشاء نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وتعزيزها لحماية الفئات الأكثر ضعفا. وساعدت مبادرة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الاستثمارات المؤثرة في البنية التحتية المستدامة (S3I) على تعبئة الاستثمارات الخاصة في البلدان التي يعمل فيها المكتب، وضمان أن تحقق المساهمات أثرا اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا إيجابيا. ويمثل بناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتيسير الوصول إلى الأسواق العالمية مجالا آخر من مجالات العمل التي تم تسليط الضوء عليها، نظرا لأن تعزيز القطاع الخاص يعتبر أساسيا لتحقيق الإنعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

وأكدت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان من جديد أن السكان الضعفاء والمهمشين هم الأكثر تضررا من جائحة كوفيد-19، وهو ما يمثل اختبارا لالتزام الصندوق بشأن "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب". وتشير تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن الجائحة يمكن أن تؤدي إلى ملايين الحالات الأخرى من العنف الجنساني، وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والحمل غير المقصود. وشددت على أن ضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والتمتع بالحقوق الإنجابية يؤدي بالتالي إلى إنقاذ الأرواح. وأكدت أن استجابة الصندوق العالمية لكوفيد-19 تتواءم تماما مع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، التي وضعت في إطار خطة عام 2030. واستشهدت بأمثلة محددة للتعاون على المستوى القطري، فذكرت أن الصندوق يشترك مع منظمة الصحة العالمية في قيادة صياغة الركيزة المتعلقة بالصحة من إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة. ويعمل الصندوق، بالتعاون مع الشركاء ومكتب الأمين العام للأمم المتحدة، على الإبلاغ عن أثر كوفيد-19 على مسائل مثل المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والأطفال، والمسنين. وعلى النحو الذي أشار إليه رؤساء الوكالات الأخرى، فإن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تعمل، تحت قيادة المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية، على إعادة تنظيم الأنشطة للاستجابة بسرعة لطلبات المساعدة المتعلقة بالجائحة. وشارك الصندوق في تقييمات سريعة للأثر الاجتماعي والاقتصادي، وعمل بالاشتراك مع الشركاء لضمان أن تشتمل نظم المراقبة والاستجابة على بيانات مصنفة عن الصحة؛ ويعمل الصندوق، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة

العالمية، على تعبئة الموارد لتعزيز قدرة النظم الصحية على الصمود لتخفيف آثار جائحة كوفيد-19؛ ومواصلة تنسيق العمل المشترك بشأن منع العنف الجنساني والقضاء عليه في البيئات الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

وذكر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاحظاته أن المرونة والسرعة والرشاقة ونهج الشبكات أعادت تحديد الطريقة التي يقود بها المديرون كياناتهم في مساعدة البلدان على الاستجابة لجائحة كوفيد-19، التي بدأت كأزمة صحية وسرعان ما أصبحت في نفس الوقت أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية. وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، فإنه يرى أنه من المشجع أن تشهد الأمم المتحدة هذا التقارب وتستجيب بشكل خاص على المستوى القطري بدرجة عالية من المرونة. وأشار إلى أن البلدان التي تتمتع بتقييمات قطرية مشتركة جيدة النوعية تعكس بالفعل قدرة منظومة الأمم المتحدة على العمل بشكل أكثر استعدادا وسرعة، وهما مؤشران حاسمان. وهي علامات واضحة على القيادة والمساءلة. وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة ونائبة الأمين العام، فإن المسؤولية والمساءلة عن الاستجابة المنسقة على نطاق المنظومة لجائحة كوفيد-19 على المستوى القطري تقع على عاتق المنسقين المقيمين. وفيما يتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه التحديد، (مع التركيز على أفرقة الأمم المتحدة القطرية المقيمة وغير المقيمة)، فقد اتخذ منذ نهاية يناير/كانون الثاني 2020 خطوات مهمة لإعادة تركيز قدرته الذاتية على مجال الاستجابة. وتم النظر في الأولويات والاحتياجات الفورية، وأُدمجت في النهج الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، من أجل توفير استجابة صحية وإنسانية واجتماعية واقتصادية توجه جميع الكيانات في عملها التعاوني. وأشار إلى النتيجة المدهشة التي كشف عنها التقييم الأخير الذي أجراه مكتب التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الأثر المحتمل لجائحة كوفيد-19 على التنمية البشرية في البلدان حول العالم. فقد خلص إلى أنه سيحدث انعكاس في مؤشر التنمية البشرية للمرة الأولى منذ ثلاثين عاما. وأكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخاطر المحددة التي تواجه استدامة المجتمعات المحلية، فأشار إلى أنه من مسؤولية منظومة الأمم المتحدة ككل أن تعمل معا وليس لمساعدة البلدان على إدارة الأزمة فحسب، ولكن أيضا لاغتنام الفرصة لزيادة الاستثمار في نوع الاقتصادات والمجتمعات التي تسعى البلدان جاهدة إلى بنائها، وضمان السير في مسار يحقق التنمية المستدامة.

وأعربت مساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، متحدثة نيابة عن المدير التنفيذي، عن قلقها من أن آثار التداعيات الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تكون أكثر تدميرا. وتشير التقديرات إلى أنه من المرجح أن يتضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد هذا العام بسبب جائحة كوفيد-19 ليصل إلى 260 مليون شخص. وسلطت الضوء على القواسم المشتركة بين النظم الصحية والبشرية والإنمائية بينما تحدثت عن تركيز برنامج الأغذية العالمي على المجالات الرئيسية مثل اللوجستيات وسلسلة الإمداد. وبسبب القيود المفروضة على الحركة العالمية بسبب الجائحة، أوضحت دور برنامج الأغذية العالمي في هذه الحالة، في تقديم الخدمات اللوجستية فيما يتعلق بجهود الاستجابة ذات الصلة، مثل نقل المعدات والبضائع والعمال إلى الخطوط الأمامية. وأشارت إلى أنها ترى أن الدور الجماعي للأمم المتحدة يعتبر أساسيا في إنهاء الجوع ومعالجة أثره الاجتماعي والاقتصادي.

وعمل برنامج الأغذية العالمي إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة على صياغة المساهمات في الإطار الاجتماعي والاقتصادي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة والناشئة في مجالات التغذية فضلا عن بناء القدرة على الصمود أمام فيروس كوفيد-19. واسترعت مساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الانتباه إلى أن أكثر من 300 مليون طفل لا يحصلون على وجباتهم المدرسية بسبب الجائحة؛ والحاجة إلى ضمان استمرار تيسير شبكات الأمان القائمة على النقد. وشددت على أهمية النظم الغذائية لمنع الجائحة من أن تُصبح كارثة مجاعة. وهي فرصة لإشراك صغار المزارعين ودعمهم في استعادة عملياتهم والحفاظ عليها – جميعها مجالات

عمل تتطلب شراكات قوية للغاية عبر منظومة الأمم المتحدة. واختتمت مساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي كلمتها بالإشارة إلى أن الاستجابة الوطنية ضرورية للاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منها وأن دور الأمم المتحدة يتمثل في دعم الاستجابة الوطنية وإدماج التعلم في الوقت الحقيقي في هذه العملية.

وأشارت رئيسة المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أن حالة الطوارئ أظهرت أنه يمكن تحقيق الكثير من خلال التعاون الأوثق بين الوكالات، استنادا إلى مواطن القوة الجماعية للمنظومة. ويمكن أن تؤدي الاستجابة للجائحة إلى دفع الجهود نحو مزيد من الإصلاح والشراكات المبتكرة داخل منظومة الأمم المتحدة، والتي أبرز المديرون الأدلة عليها. وشددت على أثر الجائحة على الأطفال وأسرهم ومقدمي الرعاية، الذي يجعلهم في كثير من الأحيان أكثر عرضة للإساءة والاستغلال، مثل الاتجار والجرائم الإلكترونية، ولا سيما بين البنات والمهاجرين والأطفال المحرومين. ووافقت على ما قالته المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ودعت إلى تحديد أولويات الاستثمار في جميع القطاعات الحيوية لضمان مجتمعات قوية، لتجنب حدوث أزمة بين الأجيال، وأشارت إلى أن هذا الوقت وقت اختبار لكفاءة عملية الإصلاح الجارية، ولا سيما في دعم أكثر البلدان والسكان ضعفا. وشددت على الحاجة إلى أن تُكمل جهود منظومة الأمم المتحدة جهود الحكومات الوطنية، في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 ودعم انتعاشها الاجتماعي والاقتصادي. ورحبت رئيسة المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن استجابة الوكالات للجائحة في منتصف خططها الاستراتيجية ستشكل البرمجة لما تبقى من الفترات المخطط لها وتحافظ على المكاسب التي تحققت نحو أهداف التنمية المستدامة. وكررت الدعوة إلى توفير التمويل المرن لضمان العمل السريع والمبتكر في منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالاحتياجات المستمرة استجابة للجائحة، مع مراعاة ألّا تتعرض البرامج الأساسية الجارية للخطر.

وأشاد رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بمضاعفة جهود منظومة الأمم المتحدة للعمل بشكل مشترك في ظل الجائحة. وشاطر وجهة نظره في إطار موضوع الدعم المتكامل المستمر لمنظومة الأمم المتحدة، وسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية، أولا على التحليل، مشيرا إلى إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية للجائحة. ورأى ذلك كنهج شامل يحظى بالترحيب وأثنى على التركيز القوي على الأمن الغذائي والمخاطر النظمية الغذائية لكوفيد-19، وكذلك الحق في الغذاء – مشيرا إلى أنه سيكون أداة توجيهية مهمة ضمن غيرها أيضا في مناقشات "مجموعة الأصدقاء غير الرسمية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها المعنية بقمة النظم الغذائية لعام 2021" التحضيرية للقمة. غير أنه أشار إلى أن الإطار يفتقر إلى ترابط أو تكامل مفاهيمي واضح مع المكونات الأخرى لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لكوفيد-19، ولا سيما فيما يتعلق بالاستجابة للأزمة الإنسانية. وثانيا، فيما يتعلق بآليات التنسيق بين الوكالات، اقترح مواصلة تبسيط آليات التنسيق القائمة بين الوكالات على مستوى المقر وعلى المستوى الإقليمي، إلى جانب القضاء على العمل المنعزل، واتباع نهج أكثر تكاملا – من خلال ارتباط أقوى مع مكتب التنسيق الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وثالثا، فيما يتعلق بالشراكات، اقترح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي كذلك الحاجة إلى النظر إلى ما يتجاوز الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل، نحو إدراج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مثلا بشكل منهجي في تنسيق أوثق بين وكالات الأمم المتحدة بين مكتب التنسيق الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وذكر رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن التحديات الناتجة عن كوفيد-19 تتيح فرصة لاختبار طريقة عمل الإصلاح وتقييم التقدم المحرز ونجاح بعض من هذا العمل بطريقة عملية للغاية، بما في ذلك النظام الجديد للمنسقين المقيمين. وشهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فائدة الإصلاح، فضلا عن المجالات التي يمكن تحسينها وتلك التي يتعين تعزيز التعاون فيها. وأشار إلى أنه يتفق مع رئيس

المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بشأن مزايا توسيع نطاق التعاون، حيث قال إنه لا ينبغي أن تتوقف بعد انتهاء الجائحة، بل يجب تعزيزها إلى الحد الذي تكون فيه منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها مجهزين للاستجابة لأي أزمات مهما كان نوعها. ومشيرا إلى الحاجة إلى إعادة النظر في الترتيبات الهيكلية، قال إن هذا هو وقت تقييم ما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة مجهزة حاليا للاستجابة بسرعة. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه لا يزال هناك مجال للتحسين في الاستجابة للأزمات الصحية فيما يتعلق بكيفية توصيل مساعدات الأمم المتحدة إلى السكان المتضررين، مثلا في أجزاء معينة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي لا تزال تنتظر الإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها. وقال إن هذه فرصة لتجديد نظم مناسبة جديدة وإعادة النظر فيها وإعادة بنائها – وهو وقت مناسب لإعادة النظر في الممارسة الحالية وتحليلها وفقا لذلك وتقييم عمليات الوكالات.

ووجهت الدول الأعضاء الشكر إلى نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والمديرين، وأعضاء المجلس التنفيذي، والقوة العاملة للأمم المتحدة بأكملها على التجمع معا وتقديم تحديثات عن عمل كل منها، والتي استمرت دون انقطاع خلال الأزمة الحالية غير المسبوقة. وأقرت الدول الأعضاء بشكل خاص بالعاملين على الخطوط الأمامية في مواجهة الجائحة.

واتفقت الوفود عموما على أنه ينبغي التركيز على الاستثمار طويل الأجل والانتعاش. وأصبحت جميع الجهود المشتركة الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى في التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد والمعقدة التي تشكلها جائحة كوفيد-19. وأشار أحد المتحدثين إلى أنه في حين سلطت الأزمة الضوء على أوجه القصور والثغرات الهيكلية، فإنها كانت فرصة لاستخلاص الدروس المستفادة والأخذ بها وفرصة لأعضاء المجلس التنفيذي لاستخدام دورهم بطريقة أكثر استراتيجية.

وانتهز بعض المتحدثين الفرصة للتعهد بمواصلة دعمهم لصناديق وبرامج الأمم المتحدة ولجهودها في التصدي للجائحة. ورأوا أن رؤساء الوكالات قد أظهروا بوضوح أن تنفيذ جدول الأعمال المشترك للإصلاح قد مهد الطريق لتعزيز مكانة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في استجابتها للآثار المعقدة للجائحة، بمزيد من الاتساق والتعاون والتنسيق والكفاءة. وأدت هذه الجهود بلا شك إلى إنقاذ ملايين الأرواح، ولا سيما في البلدان التي كانت تواجه بالفعل أزمات إنسانية وتحديات إنمائية أخرى، وتهدد بوضوح تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

ولوحظ أنه عند تفعيل إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية للجائحة، ينبغي النظر إلى الشراكة كمبدأ تشغيلي موحد، من حيث التحليل والتخطيط، وكذلك في الطريقة التي قدمت بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استجابتها. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لارتكاز العمل على الميزة النسبية للوكالات والصناديق والبرامج والكيانات، وكذلك على المجتمع المدني والحكومات المضيفة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. ورأى أحد المتحدثين أن هناك مجالا لتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الدولية والوكالات والصناديق والبرامج، مشيرا إلى الحاجة إلى التوصل إلى توافق عالمي في الآراء مع المؤسسات المالية الدولية لزيادة الموارد من أجل تخفيف عبء ديون البلدان الناشئة والمساهمة في تنميتها.

وأشار متحدث آخر إلى التقييم الواقعي لأثر الجائحة على التنمية البشرية، بما في ذلك المستوى الكبير من الموارد اللازمة ونصح بالاستفادة من الماليات والقدرات الخاصة لجميع الجهات الفاعلة على المستويين العالمي والمحلي، من أجل الوصول إلى نطاق واسع. والتُمست تعليقات من المديرين بشأن الطريقة التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تواصل دعم البرمجة المتكاملة والمشورة في مجال السياسات وتعبئة الموارد المنسقة في المجالس التنفيذية، وفي الاستعراض الشامل للسياسات

الذي يجرى كل أربع سنوات للأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة في خريف عام 2020 – مع الحفاظ على التركيز على الشراكات؛ والأشخاص الأكثر ضعفا؛ والجيل القادم؛ والجهد الجماعي في إعادة البناء بشكل أفضل من أجل بناء مجتمعات مستدامة وصحية أكثر شمولا وقدرة على الصمود. وأكد أحد الوفود مجددا على الدور المحوري للمساواة بين الجنسين في بناء القدرة على الصمود داخل المجتمعات المحلية، وأثنى على المشاركة النشطة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تخفيف أثر كوفيد-19 على النساء والبنات، بما في ذلك جهودها في التصدي للعنف الجنساني وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس ضمن غيرها من المجالات. وتم تسليط الضوء على أن لجنة وضع المرأة هي أول هيئة حكومية دولية تتأثر بجائحة كوفيد-19، واضطرت إلى تقليص أنشطتها. ولذلك، كان من المهم إعادة تأكيد الحاجة الملحة لتعجيل التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، بما في ذلك الالتزام الأخير في شكل الإعلان السياسي المعتمد في 9 مارس/آذار 2020 في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

وشدد أعضاء المجموعة الأفريقية في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في بيان مشترك على أثر الجائحة غير المتناسب والملموس على الأطفال، نظرا لأن الأمر لم يقتصر على مواجهة مئات الملايين من الأطفال المتسربين من المدرسة لعدد من التهديدات لسلامتهم ورفاههم، ولكن كان دخل الأسر أيضا تحت تهديد شديد أو تعرض لخسارة كبيرة – وهي حالات غالبا ما يتحمل الأطفال عواقبها. وحذرت الدول الأعضاء من أنه في حالة عدم التصدي لأثر جائحة كوفيد-19 على الأطفال على الفور، فإن الجهود العالمية والنتائج الإيجابية التي بذلت وتحققت حتى الآن منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل يمكن أن تتأثر بشدة. ودعوا إلى مضاعفة الجهود الجماعية من أجل الأطفال وليس من أجل البقاء فحسب، بل أيضا من أجل تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وذُكر أنه ينبغي تعبئة المزيد من الموارد المالية والبشرية مع مراعاة أن هذا هو آخر عقد للعمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتحدث الاتحاد الأوروبي بصفته جهة مانحة، فأوضح الآثار المختلفة للجائحة على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم التي تهدد بتقويض التقدم الذي تحقق بشق الأنفس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأثنى على قيادة الأمين العام للأمم المتحدة في التصدي للجائحة. وأُشير إلى أن جهود الاتحاد الأوروبي حققت صدى جيدا مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى "التعافي بشكل أفضل" من خلال بناء مجتمعات أكثر استدامة وشمولية وإنصافا. وكان انطباعه العام القائم على العروض المقدمة حتى الآن هو أن جائحة كوفيد-19 بجميع التهديدات التي تمثلها للأهداف المشتركة للمجتمع الدولي، تعمل بمثابة عامل تعجيل لتقريب الوكالات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من بعضها البعض، مما يقوي التعاون المعزز. وتم التأكيد على الحاجة إلى الحفاظ على هذا الزخم حتى تخرج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد إصلاحها من الأزمة الحالية أكثر قوة. وأعرب الوفد عن استعداده لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة على جميع المستويات، ولا سيما مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقتها القطرية في الميدان. وسلط الوفد الضوء على التدخلات الرئيسية، وتحدث عن استجابة "فريق أوروبا" العالمية لكوفيد-19 التي تبلغ قيمتها حاليا 23 مليار يورو، والتي دعمت الدول الشريكة في تلبية الاحتياجات العاجلة. وتم التأكيد على أن هناك حاجة إلى ضمان مشاركة المرأة بنشاط في الاستجابة لكوفيد-19، فضلا عن الانتعاش طويل الأجل، من أجل منع عكس التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين بسبب الأزمة. وبالتالي، ستكتسي زيادة التماسك بين الركائز المشتركة لعمل الأمم المتحدة، وكذلك النهوض بمحور العمل الإنساني والتنمية والسلام، أهمية بالغة في معالجة حالات الهشاشة المتعددة والأوضاع الإنسانية الخطيرة التي تفاقمت بسبب الجائحة.

واعترافا بقيمة الدعم النشط الذي تقدمه الأمم المتحدة على المستوى الوطني، تحدثت الوفود عن جهودها الذاتية لمنع انتشار فيروس كوفيد-19 وتخفيف أثره. وتحدث أحد الوفود عن تنفيذ سياسات الهجرة والتجارب الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى

البيانات التي تم جمعها أثناء تفشي الفيروس مؤكدا أنه سيتم تبادلها باستمرار مع المجتمع الدولي. وذكر متحدث آخر جهود بلده لاتخاذ جميع التدابير الممكنة في آن واحد لتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق استثمار جزء من الناتج المحلي الإجمالي لبلده لأعراض هذه المسألة. وأقرت السلطات الوطنية بأهمية العمل بحالة من الاستعجال، مع مراعاة أفضل الممارسات حول العالم. وتم تذكير المشاركين بالحاجة إلى بذل كل جهد ممكن لضمان عدم إهمال مجالات التعاون الأخرى مثل التعليم وتوليد الدخل وأوجه عدم المساواة، والأهم من ذلك تغير المناخ، حتى خلال هذه الفترة الملحة من الأزمة.

وتأكيدا للدور المحوري للمنسقين المقيمين في تقديم دعم قوي ومتماسك من جانب الأمم المتحدة على المستوى الوطني، تم التشديد أيضا على أن هذا الدور يشمل ضمان ألّا تتنافس الوكالات على الموارد المحدودة. كما أن من المهم ضمان التكامل داخل مختلف قنوات التمويل التي تستجيب لكوفيد-19، والحفاظ على الجهود المبذولة لتحفيز الشراكات مع القطاع الخاص، فضلا عن التعاون والاتساق بين الوكالات. كما شجع رؤساء الوكالات الوفود على التصدي للتحدي الذي تفرضه الجائحة لجعل الوضع الطبيعي الجديد أفضل والتركيز على دعم الشباب.

وشدد رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ملاحظاته الختامية على الطابع غير المسبوق للأزمة العالمية الحالية وأهمية الوصول إلى النطاق العالمي في الاستجابة الجماعية للأمم المتحدة، والعمل "كأمم متحدة واحدة" ولكن ليس بمفردها. وأشار إلى وجود حاجة حقيقية للتضامن، ولا سيما فيما يتعلق بنجاح تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشكر نائبة الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء على مناقشاتها التفاعلية ومدخلاتها القيّمة، وشكر كذلك أمانة المجلس على تنظيم هذه الدورة المشتركة الافتراضية وضمان سيرها بشكل سلس.